ورقة أميركا الرابحة في العراق

ترجمة: علاء خالد غزالة

بغداد – هذا ما يفترض للنصر في العراق ان يكون عليه. خمسة عشر مليونا من العراقيين الذين ادلوا باصواتهم في انتخابات حرة ونزيهة على العموم ، والمتدفقين من مراكز الاقتراع باصابع بنفسجية في جو خلا (غالبا) من التهديد والعنف.

لقد كان هذا –حقا– مشهد الانتخابات المحلية العراقية التي أجريت نهاية الاسبوع الماضي. والاكثر من ذلك، ان النتائج المعلنة جعلت من الواضح ان الاحزاب التي وعدت باحلال الامن والوحدة الوطنية، بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي، قد حصلت على نتائج افضل من تلك التي قامت على الطائفية والتي كانت حتى وقت قريب مصرة على تقسيم البلاد.

لقد رفعت الانتخابات الامال مجددا في عراق مستقر وديمقراطي وهو يخرج من مآسي ستة اعوام من الحرب، وهي حصيلة من شأنها ان تسرع في مغادرة ١٤٠،٠٠٠ عسكري اميركي، كما اقترح اوباما على القادة العراقيين، حينما اتصل بهم لتهنئتهم.

لكن هناك مقاييس اخرى للنصر في العراق. ولذلك قد يكون هذا الوقت، وهو مفصل آخر في تاريخ العراق المعذب، ملائما لطرح التساؤل: هل حسّنت الحرب المصالح الستراتيجية الاميركية في منطقة الشرق الاوسط المضطربة، كما اصر الرئيس جورج دبليو بوش والقادة الاخرون على انه سيحدث؟

الجواب على ذلك –حقيقة– يأتي بالنفي، او في الاقل ليس بعد.

لقد كانت الاطاحة بنظام صدام حسين، مهما كانت الاسباب التي أدت الى ذلك، قد ازاحت –بالتأكيد– تهديدا محتملا للمصالح الاميركية. لكن نظرة ثاقبة، مع اقتراب الذكرى السادسة للحرب، تبين ان منطقة الشرق الاوسط لا تزال مضطربة وملتهبة كما كانت دائما. مهما كانت المكاسب التي جلبها العراق، فانها يجب ان تقاس، الى جانب الكلف المادية، بمقدار الضحايا البشرية التي قدمتها اميركا في المنطقة.

تقول مارينا اوتواي، مديرة شؤون الشرق الاوسط في معهد كارنيغي للسلام العالمي، ومؤلفة كتاب (وراء الواجهة: الاصلاح السياسي في العالم العربي): "نحن لسنا بالضرورة اضعف. لكن بعد كل هذه السنوات والاموال التي انفقت، انا لست واثقة اننا نخلُص الى موقف ستراتيجي اقوى."

حقا، تنغمس افغانستان في التمرد اكثر فاكثر، وربما لن يمكن عكس ذلك، بينما تنزلق الباكستان نحو الفوضى. والنموذج الديمقراطي في العراق كان يجب ان يتكرر في بلدان مثل مصر والمملكة العربية السعودية والاردن وسوريا، في الوقت الذي عانى التأثير الاميركي عليها بطرق شتى حيث تحتاج إلى سنين للاصلاح.

وهناك، بعد كل هذا، ايران. لقد برزت عدوة الولايات المتحدة على مدى ثلاثة عقود قوة اسلامية في الشرق الاوسط، مفصحة عن طموحاتها وقدراتها من خلال اطلاق قمر صناعي الى الفضاء في الاسبوع الماضي. ويبدو انها لم تخفف من طموحاتها النووية، ولا من دعمها لحماس في غزة وحزب الله في لبنان، ما يجعل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي مستعصيا كما كان دائما.

يقول مصطفى العاني، المحلل الامني في مركز دراسات الخليج في دبي: "ان انهيار العراق –بحكومته وجيشه– قد خلق فجوة عظمى في المنطقة." وهو ما يعكس القلق المتفشي بين الحكومات. ويضيف قائلا: "وهكذا برزت ايران، نتيجة لذلك، على انها القوة الاولى في المنطقة." قبل ان تزيح القوات الأميركية صدام عن كرسيه، فان جيشه المعزول والمخرب كان سلاح المواجهة مع ايران، حسبما كان يرى معظم العالم العربي.

ان ما أدت اليه الاحداث الاخيرة، مثل الانتخابات، هو ان تزيح العراق من قمة قائمة الازمات التي يتوجب على ادارة اوباما الجديدة ان تواجهها، وهذا لوحده ربما يكون انجازا الى حد ما.

وحتى قبل الانتخابات الرئاسية التي اجريت في الولايات المتحدة العالم الماضي، فان مساعدي بوش كرروا القول مرارا ان هدفهم هو في التأكد من ان العراق لن يكون المشكلة الاولى على منضدة الرئيس الجديد.

يبدو الان ان العراق قد هبط تسلسله في القائمة اكثر مما كانوا يتصورون. حينما منح اوباما اولى مقابلاته الطويلة الى تلفزيون العربية، وهي القناة الاخبارية التي تتخذ من الامارات العربية المتحدة مقرا لها، فانه بالكاد ذكر العراق. حتى انه، في الواقع، قام في لاوعيه باسقاط العراق، حينما عرض "يد الصداقة" فيما تعهد ان يكون دفعة كلية نحو السلام الاقليمي.

فقد قال: "لا اعتقد ان من المستحيل علينا ان نفكر فقط في الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، ولا نفكر في ما قد يحدث في سوريا او ايران او لبنان او افغانستان او الباكستان."

لدى اوباما، كونه الرئيس الجديد، الفرصة لاعادة تركيز الستراتيجية الاميركية. واذا كان للعراق اية مساهمة في ذلك فانها تكمن في انه سيصبح مستقرا بما فيه الكفاية بحيث يحرر الجيش الاميركي، الذي يعاني من ضغوطات فائقة، حتى يتمكن من مواجهة التمرد المتجدد في افغانستان. وقد تعهدت ادارة اوباما بارسال ٣٠،٠٠٠ عسكري الى هناك، حتى مع مضاعفة مبعوثي الرئيس الجهود الدبلوماسية في المنطقة.

تقول اوتواي: "مع ذهاب ادارة بوش، ترسل ادارة اوباما اشارات تفيد بأنها ترغب في بدء حوار" بين قادة المنطقة. وتضيف: "ومع ازدياد استقرار العراق الظاهر، فمن المحتمل ان يكون هناك بعض التقدم الستراتيجي."

لكن السؤال الذي لا يمكن الاجابة عليه هو كيف سيكون العراق مع مغادرة آخر عسكري اميركي.

المالكي نفسه هو قائد احد الاحزاب الشيعية. لكن تعقبه المليشيات الشيعية في العام الماضي، متبوعا بالانتخابات المحلية، قد بدد المخاوف بطريقة ما، في كل من العراق والولايات المتحدة في أن إيران سوف تتحكم في سياسيات العراق الداخلية ودبلوماسيته الخارجية. في الواقع، ان نمو الحس الوطني، وبالاخص بين العرب الذين يخشون النفوذ الإيراني، قد يعيد الدور العراقي الكامل في المنطقة، والمتمثل في منع التوسع الفارسي.

لم يعد يُنظر الى المالكي على انه قائد ضعيف، كما يبدو أن إيران قد قللت من محاولاتها الواضحة للتقليل من شأن الحكومة العراقية الناشئة، في الوقت الراهن في الأقل.

وكان وزير الدفاع الاميركي، روبرت غيتس، قد تحدث الى الكونغرس في الشهر الماضي قائلا: "هناك تنام في سيادة العراق واكتفائه الذاتي، الى الحد الذي اظهر قادته، أنهم لا ينوون لعراق ما بعد صدام ان يصبح مقاطعة تابعة لجارته الشرقية."

هذا لا يعني ان العراق سوف يصبح مقاطعة اميركية كذلك. فمع ازدياد ثقة العراقيين بانفسهم، وتأكيدهم على ذاتهم، فانه يبدو ان العراق سيبتعد عن هيمنة السياسة الخارجية الاميركية.

ففي المفاوضات التي جرت العام الماضي حول الاتفاقية الامنية الجديدة، على سبيل المثال، تمكن العراق من الحصول على تنازلات في قضايا سياسية واقتصادية وعسكرية كانت ادارة بوش قد عارضتها اول الامر. ومن جهة اخرى، فان شعور العداء لاميركا يبقى قويا بين الاحزاب التي حصلت على نتائج طيبة في الانتخابات.

كما يمكن للعراق ان يستخدم نفطه لتقريب نفسه من القوى الاخرى التي تلهث للتقرب منه، من روسيا الى الصين الى ايران. وحينما يبدأ العراق في توقيع اتفاقياته النفطية في وقت لاحق من هذا العام، فان الشركات الاميركية قد لا تهيمن على العطاءات، كما اعتقد منتقدو الحرب وبعض مؤيديها ذات مرة.

يقول العاني، من مركز دراسات الخليج: "اعتقد ان الامريكيين يذهبون شوطا بعيدا في التفكير بان العراق سوف يصبح حليفا رئيسا في المنطقة."

سوف يكون العراق، في المستقبل المنظور، منشغلا في تعزيز التضامن السياسي واعادة بناء الاقتصاد، الذي مزقته ست سنوات من الحرب وعقود من الطغيان قبلها. ولكنه يبقى هشا، مع بقاء التمرد متقد الجذوة في بعض المحافظات، والتنافس الداخلي وهو ما يهدد بتخريب التقدم الحاصل.

ان الانتخابات المحلية هي ليست الا مقدمة للانتخابات الوطنية التي ستجرى في وقت لاحق من هذا العام، وحينها ستكون الرهانات اكبر.

لم تنته الحرب بعد، لكن الدور الاميركي فيها لم يعد كما كان من قبل. ومع اخذ الخيارات الاخرى بالحسبان، فان عراق اليوم قد يكون افضل حصيلة ستراتيجية يمكن للولايات المتحدة ان تتمنى.

عن: هيرالد تربيون

يطالبون بمحاكمتها .. لكن اسرائيل تنجو

أكدت فيليس بينيس، من معهد دراسات السياسة بواشنطن، أن "عدد المنظمات والأفراد الذين يطالبون بإجراء تحقيق مستقل في جرائم الحرب" التي ارتكبتها إسرائيل في حربها الأخيرة على غزة "غير مسبوق"، لكن هناك موجة متنامية من الشك في إمكان حمل أي زعيم إسرائيلي للامتثال أمام محكمة دولية.

وذكّرت في مقابلتها مع وكالة انتر بريس سيرفس بأن المطالبة بإجراء مثل هذه التحقيق، صدرت عن مسؤولين كبار في الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في المنطقة.

وشرحت أن "محاكمة الأفراد عن جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية هي قضية صعبة عادة، لكنها تزداد صعوبة عندما يتعلق الأمر بمسؤولين، مدنيين أو عسكريين، بحكومة بلد يتمتع بسجل طويل من ضمانات الحصانة من قبل أقوي دول العالم".

وقالت بينيس أن عدم شرعية الحرب الإسرائيلية على غزة، والدمار الإنساني الذي سببه في هذا القطاع المأهول بمليون ونصف مليون مدني، والهجوم المباشر على منشآت وموظفي الأمم المتحدة، وسلسلة طويلة من انتهاكات القانون الدولي، كلها تعزز إمكانية محاسبة إسرائيل.

آي بي اس: ما هي جرائم الحرب المحددة التي تتهم إسرائيل بارتكابها؟.

بينيس: حظر معاهدة جنيف المعاقبة الجماعية، واستهداف المدنيين، واستخدام القوة العسكرية غير المتكافئة، وعدم توفير الإغاثة الطبية للجرحى... كل هذا خرقته إسرائيل. أضف إلى هذا خرقها حظر استخدام أسلحة الفسفور الأبيض بموجب الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية محددة في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين.

ثم هناك رفض إسرائيل (ومصر) حق المدنيين الفلسطينيين في الهرب بحثا عن ملجأ عبر حدود غزة، والذي يمكن بدوره أن يشكل جريمة حرب حسب تعريفها الجديد.

آي بي اس: ما هي الإمكانيات الفعلية لتبرير إصدار قرارات ملاحقة قضائية بسبب هذه الاتهامات؟.

بينيس: سبق وأن اتهمت إسرائيل بارتكاب جرائم حرب مماثلة في الماضي. وبالتالي ينبغي اعتبارها طرفاً أعتاد خرق القوانين والاتفاقيات الدولية.

ويعني هذا حسب مفهوم العدالة الجنائية أنه لا يجوز إعطاء إسرائيل ومسؤوليها أي هامش للشك في نواياهم، ومن ثم منعهم من الحصول على الوسائل التي تكفل لهم ارتكاب هذه الخروق كحظر الأسلحة.

كما يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب من المحكمة الجنائية الدولية رأيا استشاريا بخصوص التدابير التي يتوجب اتخاذها ضد حكومة أو أفراد اعتادوا على خرق الاتفاقيات الخاصة بجرائم الحرب.

آي بي اس: ما هي البدائل الممكنة لمحكمة جرائم حرب، في حالة إسرائيل بالتحديد؟.

بينيس: هناك مجموعة كبيرة من الخيارات للمحاسبة على جرائم الحرب. فعلى الرغم من محدودية اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (إسرائيل لم توقع على اتفاقية تأسيسها، ثم حق الاعتراض (الفيتو) الأمريكي في مجلس الأمن)، يمكن الطلب بأن تتولى المحكمة الجنائية الدولية النظر في حالة حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة تحت الاحتلال الحربي.

كما يمكن للجمعية العامة تشكيل محكمة تحقيق تابعة لها (المادة ٢٢ من الميثاق) من خبراء قانونيين وعسكريين وحقوقيين، للتحري في اتهامات جرائم الحرب كافة (من الطرفين) أثناء الحرب على غزة.

آي بي اس: هل يمكن للحكومات اتخاذ تدابير فردية ضد قادة إسرائيليين يزورون بلادها؟.

بينيس: ... ويمكن للحكومات أن تحذو سابقة محاكمة الدكتاتور التشيلي أوغوستو بينوتشيت في بريطانيا ورفع قضايا ضد مسؤولين إسرائيليين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهو ما يبدو أكثر واقعية. فبالفعل أصدر قاضٍ أسباني قرارا بهذا الشأن ضد عددٍ من الضباط الإسرائيليين بشأن اتهامات ارتكاب جرائم حرب في غزة في عام ٢٠٠٢.

في هذه الحالات، وبغض النظر عما إذا كان ذلك سيقود إلى محاكمات، فإن لمثل هذه التدابير تداعيات ضخمة على حرية سفر هؤلاء المسؤولين إلى تلك الدولة أو غيرها من أعضاء منظمة "انتر بول" أو اتفاقيات دولية.

عن آي بي أس

ادارة اوباما وعدته بمنصب سفير

ترجمة: نجاح الجبيلي

حين قال نائب الرئيس ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي بأنك سوف تكون السفير الأمريكي القادم في العراق قال الآخرون بأنها مهمة شاقة، صحيح؟

من الواضح إنها ليست كذلك في إدارة أوباما.

قال الجنرال "أنطوني زيني" القائد الأمريكي السابق في الشرق الأوسط، بأن إدارة أوباما قدمت له عرضاً للعمل سفيراً في بغداد الشهر الماضي لكنها سحبت التعيين من دون توضيح، لصالح الدبلوماسي المحنك كريستوفر هيل.

ومع غضب زيني بالشكل غير الدبلوماسي من الطريقة التي عومل بها فإن السؤال حول من يجب أن يكون السفير القادم في العراق تحول إلى فوضى محرجة لإدارة أوباما بينما تكافح من أجل تجاوز العثرات المتعلقة بالترشيحات على المستويات العليا. ولحد الآن لا يوجد إعلان رسمي عن السفير في العراق.

وقال مايكل أوهانلون متخصص بشؤون العراق في معهد بروكنز: "يعد زيني ضابطاً عسكرياً موهوباً في جيله. والقضية الكبرى للبلد وإدارة أوباما هي التأكيد على توضيح أفكارهم، وإلا فالناس ستكون ردود فعلهم سلبية".

ورفض البيت الأبيض ووزارة الخارجية الحديث عن نقاشات مع زيني الذي يبلغ الخامسة والستين وهو جنرال في القوات البحرية تقاعد عام ٢٠٠٠ كقائد للقيادة المركزية. وكل المؤشرات توحي بأن مركز السفير سوف يذهب إلى هيل الذي كان مفوض الولايات المتحدة السامي في المباحثات مع كوريا الشمالية لكنه لا يمتلك خبرة في شؤون الشرق الأوسط.

يقول روبرت وود الناطق باسم وزارة الخارجية: "سياستنا لا تناقش أبداً عملية تعيين السفراء. سيكون زيني شأنه شأن أي فرد في القائمة القصيرة".

وكان زيني من منتقدي الحرب في العراق لكنه ساند الزيادة المؤقتة للقوات في العراق وعارض الانسحاب السريع للقوات الأمريكية هناك ووضعه ذلك أقرب لموقف السناتور جون مكين من الرئيس باراك أوباما. وفي وقت سابق دعا وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد للاستقالة.

قال زيني بأنه لا يبحث عن المنصب في الإدارة الجديدة حين اختار أوباما قبل التنصيب بفترة وجيزة مستشاراً للأمن القومي هو الجنرال جيمس جونز وهو آمر سابق في البحرية وصديق له لمدة ٣٠ سنة.

وقال زيني في مقابلة بالتلفون: "سألني إن كنت أرغب أن أكون سفيراً في العراق أو في منصب مندوب في عملية السلام في الشرق الأوسط فوافقت".

وأضاف زيني بأنه بعد حوالي أسبوعين اتصل جونز ليبلغه رسمياً بمنصب السفير في بغداد مع موعد لمقابلة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ٢٦ كانون الثاني".

منوهاً إلى أنه التقى لأكثر من ساعة مع كلينتون في مكتبها بالطابق السابع وناقش معها عدداً من القضايا بشأن العراق؛ ومع جيمس شتاينبرغ وهو أحد نائبيها المعينين ومع وليم بيرنز مسؤول الخارجية للشؤون السياسية.

وأضاف: "شكرتني لاتخاذ هذا وناقشنا ما نحتاج لعمله. والتفتت إلى شتاينبرغ وبيرنز وقالت: دع العمل الورقي يتحرك. علينا أن نتحرك على هذا".

وفي اليوم التالي، قال زيني، اتصل نائب الرئيس جوزيف بايدن ليشكره على تسلم المهمة.

لكن تلك كانت الكلمة الأخيرة عن العراق التي قال زيني بأنه سمعها من الإدارة.

والاتصال الذي قال بأنه كان يتوقعه من بيرنز لم يأت أبداً. وحين كان يتصل في كل يوم ليتأكد، كان جواب بيرنز غامضاً على نحو متزايد.

و مع قرارات اتخذت لإلغاء مواعيد الحديث والانسحاب من الهيئات المشتركة وتجديد كبار مساعدي السفارة قال زيني بأنه اتصل يوم الاثنين لمعرفة ما يجري.

وكشف جونز الخبر قائلاً: "سيكون كريس هيل هو السفير الجديد".

قال زيني: "لكي يطيبوا خاطري قدموا لي منصب سفير في المملكة العربية السعودية. وقلت لهم أن يلصقوه حيثما تشرق الشمس".

وظهرت مناقشات زيني مع الإدارة لأول مرة هذا الأسبوع في جريدة "الواشنطن تايمز" وفي مدونة "ذي كيبل" على موقع "فورن بوليسي دوت كوم".

إن ترشيحه لمنصب السفير لاقى عقبتين. ففي الأسبوع الماضي قال مسؤولو الإدارة بأن الجنرال كارل أيكنبري وهو آمر عسكري سابق في أفغانستان سمي سفيراً في كابل ومن غير المحتمل للبيت الأبيض أن يسمي جنرالاً آخر متقاعداً في مركز دبلوماسي مهم، وبذلك يخاطر بالتعرض للنقد كونه يعسكر سياسة الولايات المتحدة.

إضافة إلى أن زيني كان لحد شهر كانون الأول نائب رئيس شركة "داين كورب" إحدى أكبر الشركات التي تتسلم المقاولات المرتبطة بالحرب في العراق وأفغانستان.

لكن زيني قال أن القضية لم تظهر أبداً حين أجرى مؤخراً تقييماً استراتيجياً عن العراق للسفير السابق في العراق رايان كروكر والجنرال ري أوديرنو قائد القوات الأمريكية هناك.

وقال زيني بأنه مربك أكثر مما هو غاضب من الطريقة التي عومل بها.

وأضاف: "ليس عندي مشكلة لو أنهم غيروا رأيهم لكن لم يكلف أي واحد منهم نفسه في الاتصال بي. هذه هي القيادة رقم ١٠١، إلى حد هذا اليوم لم يخبرني أحد ما الذي يحدث".

عن الهيرالد تربيون

القوات الأمريكية تخرق بنود الاتفاقية الأمنية مرتين

ترجمة: انتخاب عبد محمد

اتهم القادة العراقيون في محافظة كركوك القوات الأمريكية انتهاكهم الاتفاقية الأمنية مرتين في غضون أسبوعين وهي الاتفاقية الأمنية التي تم توقيعها في شهر تشرين الثاني . الانتهاك تم عن طريق دهم القوات الأمريكية المجرمين المشتبه بهم بدون التنسيق مع قوات الأمن العراقية.

الحادثة الأولى حدثت الشهر الماضي كما جاء على لسان المسؤولين من الجانب العراقي والأمريكي ،(عندما قام احد الجنود الأمريكان بإطلاق النار بطريقة مميتة على زوجين في منزلهما بالقرب من كركوك بعد محاولة الزوجة الوصول إلى المسدس المخبأ تحت الفراش) ، كما تعرضت ابنة الزوجين البالغة من العمر ثماني سنوات إلى جروح من جراء الحادث .وتم الإبلاغ عن الحادث في وقته ،لكن الاتهام حدث نتيجة الإخفاق في التنسيق الذي حدث في اليوم نفسه بعد الحادث الأول بساعات بعد قيام الأمريكان بشن غارة كان ضحيتها إطلاق النار على رجل مسن يبلغ من العمر ٥٨ عام خارج محافظة كركوك .

تلقي هاتان الحادثتان الضوء على الصعوبات التي تواجهها القوات العراقية –الأمريكية في تطبيق شروط الاتفاقية الأمنية التي وقعها الجانبان والمتضمنة (التنسيق الكامل مع السلطات العراقية) وخاصة في المناطق التي ما زالت تشهد عمليات مكافحة الإرهاب.

لقد قامت كل من القوات الخاصة العراقية والأمريكية بإجراء العديد من الغارات في بعض المناطق ،ولكن من الواضح أنهم لم يقوموا بالاتصال بالوحدات المتمركزة في الميدان ،ومن خلال المقابلات مع الشهود ومن ضمنهم ابن الرجل المسن ذي ٥٨ الذي لقي مصرعه خلال غارة الجمعة، تبين عدم اشتراك القوات العسكرية التي تتجول بانتظام في المنطقة في الغارة

لقد قام الابن ،نهاد محمد حسن البشاري ذو السادسة عشرة من العمر بوصف الاجتياح المفاجئ والوحشي على بيت العائلة قائلا "لقد اقتحمت القوات الأمريكية بيتنا وقاموا بتقييدي وكلا "من إخوتي وعمي أيضا" مضيفا "أثناء خروج أبي من الغرفة قام الجنود بإطلاق النار فاردوه قتيلا ومن ثم قاموا بوضعه في كيس كبير اسود بلاستيكي .

الجنود الذين قاموا باقتحام المنزل كانوا يأمرون من قبل أمريكي وبزي أمريكي ولكن الذي جذب انتباهي وبخلاف الجنود الأخرين إن هذا الجندي كان ملتحياً. بينما الجنود الباقون كانوا يرتدون القناع.وأضاف الابن بان والده كان موظفا يعمل في وزارة الزراعة حيث أن العديد من أفراد عوائل أخرى قد تم اعتقالهم من القرية نفسها وبالوقت نفسه أعلن مسؤول شرطة المدينة القريبة من الحويجة ابراهيم الجبوري بأنه لم يتم إعلامه عن الغارة فلذلك عند محاولة جنوده الدخول إلى القرية فوجئوا بعدم السماح لهم بالدخول من قبل الجنود الأمريكان حيث "تم إعلامنا من قبل احد جنود القوة الامريكية بان هناك" قوة خاصة داخل القرية ".

وأضاف مسؤول الشرطة قائلا :

كانت لا يملك قسم شرطة الحويجة اي علم بالعملية التي وقعت أو الأشخاص الذين تم اعتقالهم الحويجة مرتعا قويا لقاعدة بلاد الرافدين في وقت ما، وكانت مكانا لنمو المجاميع الارهابية والتي تعتقد المخابرات الامريكية بان هذه المجاميع يترأسها قادة اجانب .

حذر حسين علي صالح الجبوري واحد من الشخصيات السياسية المحلية القوية ومؤسس مجلس صحوة الحويجة والذي قام بمطاردة القاعدة في المنطقة بان هذه الحوادث تزيد من مخاطر عودة الإرهابيين.

اضاف السياسي قائلا "لقد تحدثت مع الأمريكان في كركوك وبشاري ومركز التنسيق المشترك ،ولا يملكون اي معرفة بما حدث ".

لقد استمروا بالخرق بعد توقيع الاتفاقية الستراتيجية " اضاف قائلا مستشهدا بحادثة يناير تشرين الثاني "عندماقتل رجل و زوجته وابنته التي تعرضت لجراح .نحن من هذا الموقع نطالب بتحقيق فوري .

.قام قادة الجيش العراقي بتسجيل مشاكل التنسيق .تحدثوا عن الحقائق المجهولة وعلقوا بان الرجال الذين اعتقلوا والذين قتلوا كانوا متهمين بصناعة المتفجرات وقاموا بالمقاومة أثناء الاعتقال .وقالوا بان هذه الاعتبارات لا تعفي الأمريكان من الالتزام بشروط التنسيق .

قال العقيد جاسم سعدون قائد قوة الحويجة في الجيش العراقي بانه لم يكن يعلم ايضا عن الغارة الا بعد العملية "نفتقر الى التنسيق بين القوات التي تنفذ الاوامر والقوات المحلية "

ومن بين الغاضبين كان قائد عراقي ذو رتبة عالية أضاف إن الأمريكان قاموا بالاعتذار ولكن "إزعاج وانتهاك حرمات العوائل لن يساعد العملية في المضي قدما "وقال ان الامريكان قدموا هنا للاعتذار بخصوص الحادثة نحن لا نريد الاعتذار وانما نريد التنسيق المسبق للعملية وتحدث ايضا عن الحقائق المجهولة غير المعلن عنها وقال باننا لسنا مخولين بالتكلم مع الاعلام بخصوص هذا ال موضوع

في المستقبل اي قوة عسكرية تقوم بغارة خارج مدينة كركوك بدون تنسيق مسبق مع الفرقة سوف تعامل على اساس انها "قوات معادية ".

اضاف قائلا ان الاستثناء الوحيد "عندما يتحتم الموقف القاء القبض على ارهابيين يرتدون احزمة ناسفة او قاموا بزراعة عبوات ناسفة ".

صحيفة واشنطن بوست